العدد (1917) السنة الثامنة - الأثنين (27) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

التعداد السكاني والاستحقاق الوطني

ميعاد الطائي

يعد التعداد السكاني من أهم الممارسات التي تقوم بها الدول للحصول على البيانات والإحصائيات التي تساعدها على وضع الخطط التنموية وصياغة البرامج الاقتصادية اللازمة في رسم سياسات تساعد الحكومات على تلبية احتياجات المواطنين وتقديم الخدمات لهم على أساس تلك البيانات.

وحسب توصيات الأمم المتحدة تم تعريف التعداد السكاني بأنه (العملية الكلية لجمع وتجهيز وتقييم وتحليل ونشر البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بكل الأفراد في قطر معين، أو في جزء محدد المعالم من هذا القطر عند لحظة زمنية محددة والهدف من إجرائه هو معرفة حالة السكان في دولة ما أو في جزء محدد من تلك الدولة عند لحظة زمنية معينة، وهذه الممارسة بمفهومها الواسع تعني عدد السكان، ومعدلات نموهم، وتوزيعهم الجغرافي، وتركيبهم الديموغرافي، وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية).

ويشمل التعداد السكاني إجراء مسح وإحصاء شامل لأعداد السكان ومعرفة جميع أحوالهم من حيث أعداد الذكور والإناث وتوزيعهم على المناطق ونسب الوفيات والأيدي العاملة ومن خلال تقييم الخطط التنموية السابقة، وتقييم مختلف الميادين والحصول على بيانات دقيقة عنها كالصحة والتعليم وتنظيم الأسرة والإسكان والهجرة والطرق والأبنية والزراعة والمجالات الاقتصادية والاجتماعية كافة.

وتعمد الدول الى إقامة هذه الممارسة بين فترة وأخرى ويرى الخبراء ان مدة عشر سنوات هي الأنسب لتحديث البيانات بين تعداد وآخر من اجل معرفة المتغيرات الحاصلة لتكون الدول أمام إحصائيات دقيقة وعدم الاعتماد على معلومات قديمة او الركون إلى التقديرات غير الصحيحة.

وكما يعلم الجميع إن العراق تعرض إلى تدمير كبير عبر عدد من الحروب ساهمت في تدمير البنية التحتية لهذا البلد وحرمت المواطنين فيه من ابسط الخدمات عبر عقود طويلة،الأمر الذي جعلنا بحاجة ماسة إلى حملة اعمار كبيرة وخطط تنموية جبارة لإعادة الاعمار وإيصال الخدمات إلى المواطن وكل هذا يتطلب إحصائيات دقيقة يستند إليها رجال الاقتصاد والمعمرون الجدد.

من اجل هذا كنا بحاجة إلى تدخل المؤسسة التشريعية لتفعيل هذه الممارسة المهمة، وفعلا صوت البرلمان العراقي على قانون التعداد السكاني عام ٢٠٠٩ بعد مناقشات طويلة وكان من المفروض أن يتم إجراؤه في فترة سابقة إلا إنه تأجل لأسباب غير قانونية.

وتجدر الإشارة إلى ان آخر تعداد سكاني اجري في العراق كان عام ١٩٩٧ وكان من المفروض ان يقام التعداد الآخر قبل فترة من الآن إلا إن الوضع الأمني تسبب في تأجيله كل هذه الفترة.

واليوم بعد تحسن الوضع الأمني لا بد من التعجيل بهذه الممارسة باعتبارها استحقاقاً وطنياً يساهم في تقديم الخدمات للشعب الذي طال انتظاره لها.

وكما يعرف الجميع ان التعداد السكاني الذي تم تحديد موعده في العراق في ٢٠١٠/١٠/٢٤ يعد إجراءً مهما كممارسة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأنه يشمل تقييم المستوى المعيشي للمواطن ومحاولة الحكومة تحسين هذا المستوى من خلال الخطط المستقبلية والبرامج الإدارية التي تعتمد الأرقام الدقيقة والإحصائيات الحديثة وعدم الاعتماد على التقديرات في وضع هذه الخطط .

وتهتم دول العالم بهذه الممارسات وتسخر لها كل الطاقات المتاحة لديها من خلال تحديد جهات ومنظمات رسمية تكون مسؤولة عن توفير الكوادر المختصة وتدريبها على يد خبراء وزج هذه الكوادر في دورات تدريبية لتأهيلها بصورة جيدة للقيام بالمهمة على أكمل وجه.

وبالفعل فقد قامت وزارة التخطيط العراقية بالتحضيرات المناسبة وتم الإعلان عن الاستعدادات التامة للقيام بالتعداد في هذا العام.

وحسب ما أعلنته وزارة التخطيط العراقية انه (جرى في العراق ثماني عمليات تعداد عام للسكان، وأول تعداد منظم للسكان في العراق نفذ من قبل دائرة النفوس عام ١٩٢٧ سميّ في حينه بالتسجيل العام، وكان الغرض منه وضع سجلات للنفوس وإعداد قوائم بالمكلفين وذلك بموجب قانون تسجيل النفوس رقم (٥٤) لسنة ١٩٢٧، واجري التعداد الثاني عام ١٩٣٤، والثالث عام ١٩٤٧م.

ثم تلا ذلك التعداد الرابع عام ١٩٥٧، والخامس عام ١٩٦٥ والسادس عام ١٩٧٧ والسابع عام ١٩٨٧ الذي وفر مؤشرات إحصائية شاملة عن التغيرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والسكنية على مستوى جميع المحافظات من الحضر والريف، مشيراً إلى إن آخر تعداد أجري عام ١٩٩٧، على ان عملية التحضير لإجراء التعداد في عام ٢٠٠٤ لم تنجح بسبب الأزمة الأمنية).

لا بد من التأكيد في الختام إنه من الضرورة بمكان إقامة هذا التعداد في موعده المقرر لان فيه فائدة الجميع، وعلى جميع الدوائر والمؤسسات الخدمية في العراق أن تستفيد من البيانات والإحصائيات الدقيقة في مجالات الصحة والتعليم والخدمات وصحة الأم والطفل والزراعة والنقل والتوزيع السكاني والهجرة واليد العاملة ومجالات أخرى تعد مهمة جدا لنمو المجتمع وازدهاره الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وكل هذه المعلومات سيفرزها التعداد السكاني من اجل تقديم الخدمات للمواطن والاعتماد على البيانات الدقيقة والتي ستكون المرجع الأول لمؤسسات الدولة من اجل ان تعمل على بناء العراق من جديد.

المعهد القضائي العراقي وآفاق المستقبل

القاضي زهير كاظم عبود

حرصت الدساتير العراقية التي تعاقبت مع تبدل السلطات على أن يكون هناك نص دستوري يقر باستقلالية السلطة القضائية، غير أن مجرد الإشارة إلى هذه الاستقلالية لا ينم عن أيمان حقيقي بتلك الاستقلالية، من خلال سعي السلطة لتغييب المؤسسات والكيانات داخل المجتمع ضمن سطوتها، وتبقى جميع النصوص لا قيمة قانونية لها إذا لم تجد تطبيقا عمليا وواقعيا يجسد هذه الاستقلالية ويمارسها على أرض الواقع. وفي خضم سيطرة السلطة المركزية على السلطات كافة، وهيمنتها على جميع المرافق،وإلغاء كل ما وفره الدستور في حينه للقضاء، كان من بين أشد المساوئ التي أقدمت عليها ليس في تهميش القضاء العراقي وشطب استقلاليته فقط وتحديد صلاحياته، إنما في تحويل القضاء العراقي إلى مجرد وظيفة تابعة إلى السلطة التنفيذية ومرفق من مرافق السلطة القابضة على الحكم.

والاستقلالية تعني التأكيد على ضمان قيام دولة تحترم القانون وتلتزم به، وتعتمد النصوص الدستورية في بناء القوانين، والاستقلالية لا تعني فقط عدم تدخل السلطة في أعمال القضاء، وإنما أن تكون سلطة القانون فوق أية سلطة أخرى بالإضافة إلى توفير الضمانات التي تساهم في ممارسة تلك الاستقلالية وتؤمن للقاضي تطبيق القوانين وفق أسس العدالة.

ولأن القضاء العراقي بحاجة ماسة لإطار علمي وعملي يؤمن أعداد قضاة لتبوؤ مركزي القضاء والادعاء العام وهما من بين مفاصل السلطة القضائية المهمة، ولما كان القضاء العراقي يشكل الناظم الأساسي في رد المظالم وتحصيل الحقوق وإيقاع الجزاء المادي على مرتكب الجريمة، فقد كان القضاء بحاجة ماسة إلى قضاة متمرسين ومتسلحين بالتجربة والنزاهة والاستقلالية والحياد والشجاعة إضافة إلى العلمية والقابلية على التطور، يأخذون على عاتقهم المساهمة الفاعلة في إعلاء شأن القضاء لتحقيق الغاية الأسمى في العدالة التي ينشدها الجميع.

برزت الحاجة الماسة لتشكيل معهد عال لإعداد القضاة وأعضاء الادعاء وتسليحهم بالأدوات العلمية والمعرفة والكفاءة والنزاهة والحياد بما يتناسب مع الاستقلالية التي أشار إليها الدستور، وكان لابد من معهد عال يأخذ على عاتقه ديمومة القضاء العراقي، وعلى ضوء هذه المستجدات والضرورة صدر قانون المعهد القضائي رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٦ ليكون مساهماً جاداً وفاعلاً في رفد القضاء بالعناصر الشابة المؤهلة لتبوؤ المراكز القضائية، ولأن الدولة حينها كانت ترتكز على السلطة الواحدة التي تقبض على جميع مفاصل السلطات الأخرى ولا تقر مطلقا بمبدأ فصل السلطات ولا تعترف أيضا بنصوص الدستور حتى التي وضعتها وفقا لنظرتها ورغبتها السياسية، ولأن القضاء كان تابعا من توابع السلطة التنفيذية (ووظيفة عامة ومرفق) كما فصلتها ورقة أصلاح النظام القانوني وأشار لها الدستور آنذاك، حيث أن القضاء متمثلا بمجلس العدل كان برئاسة وزير العدل – وهو جزء مهم من أجزاء السلطة التنفيذية – فمن الطبيعي أن يكون المعهد القضائي مؤسسة تابعة لوزارة العدل ويلحق بها، أسوة بجميع مفاصل السلطة القضائية من رئاسة الادعاء العام ورئاسة هيئة الإشراف العدلي (القضائي) وبقية المفاصل الأخرى.

ومن المؤكد أن يكون وجود وزير العدل على رأس السلطة القضائية وضعاً عملياً يضع السلطة القضائية تحت رحمة وهيمنة السلطة التنفيذية، من خلال وجود التأثيرات السياسية والمتناسبة مع رغبة السلطة الحاكمة، ما ينزع عنها حياديتها وإمكانات الإبداع والتطور والتجديد ويلغي مطلقا مفهوم الاستقلالية، مثلما يلغي عنها جميع الضمانات التي ينبغي أن يوفرها القانون للقضاء، ومن الطبيعي أن تكون تلك الهيمنة والسيطرة وفقا للسياسة التي يعتمدها وزير العدل وهو موظف تنفيذي يتغير تبعا لتكليفه من قبل السلطة وفقاً لرغبتها السياسية.

وما جاء في الأسباب الموجبة التي دفعت المشرع حينها لتأسيس المعهد القضائي أنه انطلاقاً من ضرورة معالجة التخلف الذي تعانيه أجهزة العدل، ونظراً لما تتحمله هذه الأجهزة من مسؤولية في تطبيق القوانين وتحقيق العدل، بروح تستوعب طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية، وأن تكون قادرة على تعميق تلك التحولات وتسريعها، فقد اقتضت الضرورة، وضع أسس جديدة لاختيار من يتولى الوظائف القضائية من حكام ونواب مدع عام، عن طريق معهد على مستوى عال، يهدف إلى العناية بالكفاءات النامية، ورفع المستوى القانوني للعاملين في وزارة العدل والدوائر القانونية في أجهزة الدولة المختلفة، وتأهيل القضاة لاستيعاب التشريعات وتطبيق القوانين النافذة، وتأهيل نواب الادعاء العام ورفع مستوى كفاءتهم بما يؤمن قيامهم بواجبهم كجهاز أساس لمراقبة المشروعية واحترام تطبيق القانون، ولتأمين ذلك، ولهذا نصت المادة الأولى والثانية من قانون المعهد رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٦ على ما يأتي:

– يؤسس في وزارة العدل معهد يسمى (المعهد القضائي) يرتبط بوزارة العدل يهدف إلى إعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية، قضاة ونواب مدع عام، وتأهيل موظفي وزارة العدل والمرشحين لإشغال الوظائف فيها ورفع كفاءتهم وكذلك رفع المستوى القانوني للعاملين في الدوائر القانونية لمؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية.

المادة الثانية – يشرف على المعهد مجلس يسمى مجلس المعهد يشكل من:

أولاً: رئيس محكمة التمييز أو أحد نوابه- رئيساً

ثانياً: رئيس مجلس شورى الدولة- عضواً

ثالثاً: رئيس هيئة الأشراف العدلي- عضواً

رابعاً: رئيس الادعاء العام- عضواً

خامساً: رئيس محكمة استئناف بغداد- عضواً

سادساً: مدير عام الدائرة القانونية- عضواً

سابعاً: المدير العام للمعهد القضائي- عضواً ومقرراً

وبهذا الأمر صار المعهد القضائي هو الجهة المختصة عن إعداد الحقوقيين ممن توفرت بهم شروط القبول المنصوص عليها في قانون المعهد وإعدادهم كقضاة ونواب ادعاء عام في المحاكم العراقية، ضمن المادة السابعة:

المادة السابعة – أولاً: يشترط في من يقبل لدراسة في المعهد توفر ما يأتي:

أ- أن يكون عراقياً بالولادة ومن أبوين عراقيين بالولادة، ومتمتعاً بالأهلية المدنية كاملة.

ب- أن لا يزيد عمره، عند قبوله في المعهد على أربعين سنة ولا يقل عن ثمان وعشرين سنة وذلك اعتباراً من السنة الدراسية ١٩٨٠ – ١٩٨١.

ج- إن لا يكون محكوماً عليه بجناية غير سياسية او جنحة مخلة بالشرف.

د- ان يكون محمود السيرة وحسن السمعة.

هـ- أن تتوفر فيه الجدارة البدنية واللياقة.

و- أن يكون متخرجاً من أحدى كليات القانون والسياسة (قسم القانون) في العراق أو كلية قانون معترف بها بشرط اجتيازه امتحاناً بالقوانين العراقية يحدد مجلس المعهد مواده، وكيفية إجرائه.

ز- أن لا يكون قد سبق فصله من المعهد.

وصار من مهام المعهد القضائي إضافة إلى إعداد مؤهلين لتولي الوظائف القضائية، فإنه يتولى أيضا رفع كفاءة القضاة وكوادر القضاء الوسطية من المحققين القضائيين والكتاب العدول والمنفذين العدول والمعاونين القضائيين والمحاسبين في المحاكم من خلال الدورات التدريبية التي يعقدها المعهد لهذه الغاية، إضافة إلى تنمية مهارات البحث العلمي وصقل التجربة العملية لدى الأجهزة القانونية الأخرى، والمتمعن في تابعية المعهد القضائي عند تأسيسه لن يجد إشكالية إزاء تابعية القضاء العراقي برمته إلى وزارة العدل في حينه، إلا انه وبعد قيام العراق الجديد واعتماد نظرية فصل السلطات دستورياً، والنص على استقلالية القضاء العراقي، وحيث أن هذا الاستقلال سيكون من أهم المقومات الأساسية التي تسهم بشكل فاعل في تثبيت دعائم العدالة وضمان الحقوق وتأكيد سلطة القانون، تم تجسيد هذه الاستقلالية عملياً في اعتماد فصل السلطات الثلاث، وبهذا فقد أضحى القضاء العراقي مستقلاً ليمارس دوره المهم في التطوير والأداء وتطبيق معايير العدالة والقانون بحيادية تامة وفقاً للمبادئ الأساسية العامة التي نص عليها الدستور ليصبح مرجعاً لكل الأطراف يتسم بالحياد مكتسباً ثقة الناس.

والمتمعن في هيكلية الإشراف على المعهد القضائي سيجد أن مجلس القضاء الأعلى هو الذي يشرف عمليا على هذا المعهد من خلال رئاسة هذه الهيئة من قبل القاضي رئيس محكمة التمييز الاتحادية، والقاضي رئيس هيئة الإشراف القضائي، والقاضي رئيس الادعاء العام، والقاضي رئيس محكمة استئناف بغداد الاتحادية، والمدير العام للدائرة القانونية في مجلس القضاء الأعلى، هذا الإشراف يعني رسم سياسة المعهد، وتحديد آلية القبول وفقاً لنصوص القانون، ورسم السياسة العلمية والمنهجية للتدريس النظري والعملي في المعهد، بالإضافة إلى أصل المهمة المنوطة بالمعهد في اختيار المؤهلين عملياً وعلمياً والعمل على إعدادهم وتأهيلهم للعمل في سوح القضاء، إضافة إلى التماس المباشر في التدريب العملي ضمن المحاكم من خلال القضاة لاكتساب وصقل التجربة العملية ما يجعل ارتباط المعهد القضائي فعلياً ومنطقياً بمجلس القضاء الأعلى، وهذا الارتباط لا يكشف فقط الواقع العملي، وإنما يدفع إلى ضرورة إعادة النظر في تلك النظرة التي جعلت من المعهد القضائي تابعاً للسلطة التنفيذية وفقاً لتابعية القضاء في حينها، أما اليوم فإننا نجد أن مجلس القضاء الأعلى وهو يتحمل جزءاً كبيراً من الإشراف على المعهد ورسم سياسته والمساهمة بشكل فعال في الدراسة والمناهج والتدريب، ومن ثم في توزيع المتخرجين منهم على سوح القضاء كقضاة وأعضاء ادعاء عام، فإن المصلحة الوطنية تقتضي أن يتم الالتفات إلى هذه الناحية من قبل السلطة التشريعية متمثلة في مجلس النواب وهو على أبواب انعقاد جلساته الأولى والعمل على إصلاح مفاصل قانونية وتشريعية عديدة، لتقرر بأن مجلس القضاء الأعلى هو الجهة الجديرة بالإشراف على المعهد القضائي ليصبح جهازاً قضائياً يرتبط بالمجلس، ويتم تحميل المجلس مهمة وطنية أخرى في تطوير المعهد والإشراف الفعلي المباشر وانتهاء تلك الرابطة التي رسمتها السلطات قبل أن يستقل القضاء فعلاً ويمارس دوره الريادي في تأسيس دولة القانون وفقا للدستور والمبادئ الأساسية التي وردت ضمن نصوصه.

لقد بات المعهد القضائي بحاجة ماسة لتطويره ودعمه خصوصاً في مجالات التدريب العملي للطلبة لان التعليم الأكاديمي والقانوني لا يكفي وحده لتأهيل القاضي وعضو الادعاء العام ما لم يكن هناك تطبيق وتلمس للتجربة القضائية من رجالها المتمرسين لرفع قدرة وكفاءة المتخرج.

كما إن إعادة إلحاق المعهد القضائي بمجلس القضاء الأعلى سيكون قراراً مهماً يسهم في ترصين الأهداف التي قام المعهد من أجلها ليأخذ مكانه الطبيعي في هيكل السلطة القضائية ويسهم في ترسيخ الاستقلالية التي أكدها للسلطة القضائية والتمسك بها، كما رسمها الدستور العراقي، وبالتالي يوفر لعملية التماس القضائي نظرياً وعملياً قاعدة ترتكز عليها الأهداف الفاعلة التي قام عليها المعهد والتي سيستمر عليها في رفد القضاء وضخ العناصر الجديدة المؤهلة لأداء المهمات القضائية.

وبهذا نجسد حقيقة الهدف والغاية من تأسيس صرح المعهد القضائي وفقاً للأسس الصحيحة المتناسبة مع تطلعات العراق الجديد، وتجسيد لمبدأ الاستقلالية التي أكدها الدستور والتي ينبغي أن تكون هيكلية الأجهزة القضائية متفقة ومنسجمة معها، والتي لن تستقيم إلا بإعادة إلحاق المعهد القضائي ضمن جسد السلطة القضائية تحقيقاً للمصلحة الوطنية.

اقتصاد باكستان الكسيح بعد كارثة الفيضانات

د. عبد الله المدني

من الصعب - بطبيعة الحال - الإلمام بالتفاصيل الكاملة لحجم الخسائر التي لحقت بالاقتصادي الباكستاني الكسيح أصلاً، من جراء كارثة الفيضانات المأساوية الأخيرة، فهذه الكارثة التي اجتاحت نحو خمس المساحة الإجمالية للبلاد، وأزالت نحو ستة آلاف قرية من الوجود، وقتلت أكثر من ١٦٠٠ شخص وتركت ما بين ١٤ و١٦ مليون نسمة مشرداً من دون مأوى أو طعام، وتسببت في تفشي الأمراض المعدية كالكوليرا، لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية المعاصر، بل فاقت في خسائرها وأضرارها موجة المد البحري(تسونامي) التي ضربت سواحل دول المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤، وكوارث الزلازل في كشمير في عام ٢٠٠٥، وفي هايتي في يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، وفي نيوزيلندا في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، لكننا في هذا المقال سنحاول قدر الإمكان تقدير تلك الخسائر من وحي البيانات الرسمية الباكستانية والإحصائيات المتوفرة لدى المنظمات الدولية.

في البداية، لا بد من إعطاء فكرة موجزة وسريعة عن الاقتصاد الباكستاني الذي يعد الاقتصاد السابع والعشرين في العالم من حيث القوة الشرائية، والاقتصاد الخامس والأربعين في العالم من حيث قيمته المطلقة بالدولار. وهو لئن كانت الزراعة تمثل فيه عصبا رئيسيا، إلا أنه اقتصاد شبه صناعي بفضل اشتماله على صناعات متنوعة كصناعة المنسوجات والمواد الكيماوية والأغذية المحفوظة والجلود والأثاث والسجاد، ويعد التضخم أحد أكبر التحديات التي تواجهه منذ سنوات طويلة، فقد ارتفعت نسبته إلى ٩ بالمئة في عام ٢٠٠٩ بعد أن كان في حدود ٧,٩ بالمئة في عام ٢٠٠٦.

أما في عام ٢٠٠٨ فقد وصل إلى ٢٥ بالمئة كنتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى مستويات عالية، ويمثل حجم احتياطات البلاد من العملة الصعبة مشكلة أخرى لهذا الاقتصاد، فتحويلات العمالة الباكستانية المهاجرة من العملة الصعبة لئن حققت للبلاد نمواً في احتياطاتها، فإن الأخيرة ظلت تتآكل بفضل الهوة الكبيرة الفاصلة ما بين قيمتي الصادرات والواردات. إلى ذلك تشكو باكستان عجزاً مزمنا في موازناتها العامة بسبب الخلل والفساد في أنظمتها الضريبية، ناهيك عن الأعباء الفجائية التي تلقى على كاهل الميزانية بسبب الزلازل والكوارث وما تتطلبه من جهود إغاثية.

ومن المهم في هذا السياق أن نشير إلى أن البلاد قد حققت بعض التقدم خلال العقد الماضي، وتحديداً في ظل حكومة الرئيس السابق الجنرال برويز مشرف، التي اتفقت مع صندوق النقد الدولي على حزمة من الإجراءات لكفالة الاقتصاد الباكستاني من أجل النهوض به وعلاجه، حيث شجعت تلك الاتفاقية المستثمرين الأجانب على القدوم إلى باكستان رغم مخاطرها الأمنية، ومهدت الطريق أمام المنتجات الباكستانية للتواجد الدائم في الأسواق العالمية، وحسنت من أداء القطاع المصرفي، ودفعت ببرامج خصخصة القطاع العام المترهل إلى الأمام، وغير ذلك، ما جعل البلاد تحافظ على معدل نمو تراوح ما بين ٦ – ٨ بالمئة منذ عام ٢٠٠٨، بل جعل البنك الدولي يضع باكستان ضمن الدول العشر الأولى في العالم النامي لجهة تبني برامج ناجحة للإصلاح الاقتصادي.

تقول الأخبار والتحليلات الواردة من باكستان أن الكارثة الطبيعية الأخيرة سوف تتسبب في انخفاض حجم الناتج المحلي الكلي لباكستان للعام المالي المنتهي في ٣٠ يونيو/حزيران المقبل والمقدر بـ ٤,٥ في المئة إلى أقل من ١,٥ بالمئة، طبقاً لما قاله حسين عبد الله هارون المندوب الباكستاني الدائم لدى الأمم المتحدة، كما ستتسبب في إلقاء أعباء إضافية على الخزينة العامة من أجل استصلاح البنية التحتية المدمرة، وخصوصا الطرق والجسور وشبكات الاتصالات ومحطات الكهرباء، ناهيك عن شبكات الري الضرورية لإعادة الحياة إلى القطاع الزراعي (يسهم بنسبة ٢١ بالمئة في الناتج المحلي الكلي، ويعمل به نحو ٤٥ بالمئة من العمالة الوطنية) وبالتالي تأمين المحاصيل الغذائية، لاسيما أن هذا القطاع وحده لحقت به خسائر جسيمة قدرتها مصادر البنك الدولي بنحو بليون دولار، بل لحق به من الأضرار غير المنظورة ما سوف يؤثر سلبا على طاقته للوفاء بما خُطط له في برامج الأعوام المقبلة، طبقاً لما قاله "سلمان صديقي" وزير المالية.

ومن جانب آخر يُنتظر أن تكون لكارثة الفيضانات تداعيات خطيرة على الصادرات المستقبلية لباكستان من الأرز والنسيج، وهما مصدران رئيسيان من مصادر الدخل للاقتصاد الباكستاني الكسيح. حيث ذكرت الأخبار أن الفيضانات دمرت أكثر من ٧٠٠ ألف هكتار من الأراضي المزروعة بمحاصيل من الأرز والقطن وقصب السكر تساوي قيمتها الإجمالية نحو ٢٥٠ بليون روبية (٣ بلايين دولار أمريكي).

وفي هذا السياق أيضا قال رئيس المنتدى الزراعي الباكستاني "محمد إبراهيم مغول" بأن مياه الفيضانات أتلفت نصف بليون طن من القمح، ودمرت ١٢٠ ألف هكتار من الأراضي المزروعة بالأعلاف، وقضت على ١٠٠ ألف رأس من الماشية، علما بأن باكستان تعتبر ثالث أكبر البلدان في آسيا لجهة إنتاج القمح (أنتجت في العام الماضي فقط ٢٤ مليون طن، فيما كان حجم الطلب الداخلي ٢٣ مليون طن وحجم المخزون منه ٢٨ مليون طن).

وتشكل خسارة باكستان ناتجها من القطن معضلة كبيرة لها كونها تعتمد كثيرا على العملات الصعبة المتأتية من تصدير مصانعها الملابس القطنية إلى الخارج. فطبقا لمسؤولين باكستانيين، فإنهم يخشون من خسارة تتراوح ما بين ٣٠ و٤٠ بالمئة من محاصيل القطن، الأمر الذي يفرض على مصانعهم اللجوء إلى الاستيراد من دول كالولايات المتحدة والبرازيل والهند (ثاني أكبر منتج ومصدر للقطن في العالم) بمبالغ إجمالية قد تفوق ٩٠٠ مليون دولار. ومن الأنباء المؤكدة في هذا السياق أن نحو ٢,٣ مليون بالة من القطن الباكستاني قد تلفت، فيما لم تصدر البلاد في العام المالي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ سوى أقل من ٩٠٠ ألف بالة.

أما صادرات البلاد من الأرز التي تعتبر باكستان ثالثة كبرى الأقطار المصدرة له في العالم، فالمنتظر أيضا أن تشهد انخفاضا حاداً بسبب تلف ما لا يقل عن ٩٠ بالمئة من المحصول، خصوصا وأن ٦٠ و ٣٠ بالمئة من محاصيل الأرز الباكستانية يأتيان من إقليمي البنجاب والسند على التوالي، وهذان الإقليمان تعرضت أجزاء كبيرة منهما لمياه الفيضانات المدمرة، علما بأن باكستان كان من المفترض أن تصدر هذا العام نحو ٣,٨ مليون طن من هذه السلعة الغذائية، أو ١٠ بالمئة من إجمالي الناتج العالمي الكلي.

ولا يختلف الوضع في ما يتعلق بإنتاج باكستان من السكر الذي يعتبر مادة حيوية عند ربات البيوت. حيث ينتظر أن ينخفض المنتج منه بنحو نصف بليون طن، مسبباً ارتفاعاً في التضخم إلى ١٢ بالمئة خلال الأشهر الأحد عشر القادمة، أي أعلى من النسبة المفترضة بـ ٢,٥ بالمئة (علماً بأن شيئاً مشابهاً حدث في العام الماضي حينما رفعت الدولة أسعار الوقود وغاز طهي الطعام وزيوت الطبخ)، وانخفاضاً في القدرة الشرائية لدى الشرائح الأكثر فقراً ضمن السكان البالغ تعدادهم ١٧٠ مليون نسمة، والذين سيكتوون حتما بارتفاع أسعار كل المحاصيل التي قل المعروض منها في الأسواق.

ويقول تقرير أعده مركز "وودرو ويلسون" الأمريكي للأكاديميين في واشنطون في وقت سابق، معتمداً على فرضية حدوث كارثة فيضان في باكستان، أن ما لا يقل عن ٧٧ مليون باكستاني قد يتعرضون للمجاعة إذا لم تجد إسلام آباد حلاً سريعاً للتداعيات الاقتصادية الناجمة عن الفيضانات، وهذا بطبيعة الحال أمر مؤسف في دولة زراعية كباكستان، حيث لم تنجح حكوماتها المتعاقبة في إيلاء قطاعها الزراعي أي اهتمام جدي، بدليل أن السكان ازداد عددهم في السنوات العشر الأخيرة بنسبة ٢٤ بالمئة، فيما لم يزد إنتاج الطعام إلا بنسبة ٥ بالمئة فقط.

ومما لا شك فيه أن ما أتينا على ذكره من تداعيات اقتصادية سلبية سوف يشكل ضغوطاً خطيرة على الخزينة الباكستانية العامة الخاوية أصلاً، وعلى الموازنة السنوية (الفارق بين المصروفات الحكومية والإيرادات المتأتية من الضرائب)، حيث ينتظر أن تزيد الهوة ما بين النفقات والإيرادات إلى حدود تتجاوز توقعات المصرف المركزي الباكستاني المقدرة بنسبة ٦ بالمئة من حجم الناتج المحلي الكلي، وهو ما سيجعل صندوق النقد الدولي الذي سارع إلى إنقاذ الاقتصاد الباكستاني وكفالته في عام ٢٠٠٨ وفق اشتراطات معينة إلى التكشير عن أنيابه مجدداً، في وقت لا تزال فيه باكستان تئن من وطأة دفع ديونها الخارجية الكبيرة.

وفي هذا السياق تحديداً يقول الصحفي محمد عمران في مقال له بجريدة "دون" (الفجر) الباكستانية واسعة الانتشار أنه إذا ما زادت الفجوة بين النفقات والإيرادات عن نسبة الـ ٦ بالمئة المفترضة، فإن كارثة مالية كبرى ستصيب البلاد، في صورة موجة أخرى من التضخم الحاد والذي سيضطر معه البنك المركزي إلى وضع قيود وإجراءات مالية مشددة.